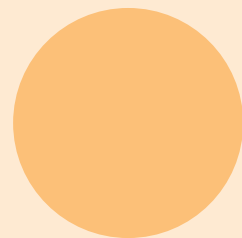


برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



كلمة المديرية التنفيذية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 2020



إنّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الصوت المناصر للقضايا المتصلة بصحة الإنسان وسلامة الكوكب. وقد دأب البرنامج، طيلة 50 عاماً تقريباً، على بذل جهوده خدمةً للعلم لمساعدة العالم على استيعاب الضرر الذي يلحقه نهج البشرية الإنمائي -الشّره في استهلاك الموارد وفي انبعاثات الكربون- بكوكب الأرض وبصحة الإنسان وبالاقتصادات بوجه عام، علاوةً على دعم البرنامج للسياسات والإجراءات الرامية إلى وقف هذا الضرر وعكس مساره.

غير أن كوكبنا قد أخرج مكوناته في عام 2020، فقد اجتاحت جائحة «كوفيد-19» العالم بأسره، حاصدةً الأرواح ومُفاقمةً من انعدام المساواة. وباتت الأنظمة الاقتصادية تواجه حالات ركودٍ حاد. ولأوّل مرّة منذ 30 عاماً، عادت معدلات الفقر للارتفاع بينما أبعدت الجائحة العالم عن مساره في تحقيق الوعد الذي قطعتة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

على غرار الجوائح السابقة، ترتبط هذه الجائحة بالطريقة التي تتعامل بها البشرية مع الطبيعة بوصفها محرّك النمو الاقتصادي. وتظل القضايا النُظمية التي ساعدت في تفشي هذه الجائحة -لا سيّما الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين- هي نفسها التي تدفع بالأزمات الكوكبية الثلاث، ممثلةً في أزمة المناخ، وأزمة التنوع البيولوجي والطبيعة، وأزمة التلوث والنفايات. كما استمر ارتفاع درجة حرارة العالم في عام 2020، مما تسبب في اندلاع حرائق الغابات والجفاف والفيضانات وانتشار أسراب الجراد النهمّة. وتواصلت فقد المساحات الطبيعية مع زيادة الزحف الزراعي والبنية التحتية والمستوطنات البشرية، فيما لا يزال التلوث الجوي والبري والبحري يحصد الأرواح ويُلحق الضرر بالنُظم البيئية الحيوية.

في كانون الأول/ديسمبر 2020، وضع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش هذه القضايا في صدارة جدول الأعمال. وقال إنّ على البشرية أن تتصالح مع الطبيعة، وإلا فإننا سنواجه مشاكل أكثر ضرراً بكثير من جائحة «كوفيد-19» في المستقبل. غير أنّ التصالح مع الطبيعة يتطلب إعادة ضبط النظام البيئي. ويستلزم تحولاً طويلاً الأمد في كيفية تنقيب البشرية عن الموارد والاستفادة منها. كما أنه يقتضي تحولاً سريعاً ودائماً إلى عالم يعمل لصالح الطبيعة وليس ضدها.

في عام 2020، وعلى الرغم من الاضطراب الذي خلّفته الجائحة، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل أكبر على التصدي لأزمات الكوكب الثلاث التي أشرنا إليها، وشمل ذلك إعادة تركيز بعض أعمالنا المعنية بالتعامل مع الآثار البيئية المباشرة لجائحة «كوفيد-19»، كالتصدي لزيادة النفايات وإرساء أسس بيئية خضراء لما بعد التعافي من الجائحة. ومن خلال هذا التقرير أستعرض معكم بعض النقاط البارزة للجهود التي بذلناها.

إنغر أندرسن

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة



تغير المناخ



نواجه ثلاثة متطلبات رئيسية في معالجة أزمة المناخ: أولاً، أننا في حاجة إلى تحقيق التحييد الكربوني العالمي على مدار العقود الثلاثة القادمة. ثانياً، أهمية العمل على مواءمة التمويل العالمي لدعم اتفاق باريس للمناخ، الذي يمثل المخطط العالمي للعمل المناخي. ثالثاً، ضرورة تحقيق طفرة كبيرة في التكيف الرامي إلى حماية العالم.



أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته التي ألقاها في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 2020 بعنوان **حالة الكوكب**.



نحو مستقبل منخفض الكربون من خلال العلم ومشاركة الأطراف الفاعلة

مرّت أكثر من خمس سنوات منذ تفاوض الدول المعنية وتوقيعها لاتفاق باريس للحد من انبعاث غازات الاحتباس العالمي لهذا القرن لتصل إلى أقل من درجتين مئويتين مع السعي إلى الحفاظ عليها عند 1,5 درجة مئوية. ويرفّب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال تقرير فجوة الانبعاثات السنوي، كيفية تنظيم الالتزامات نحو تحقيق هذا الهدف. وجد **الإصدار الجديد من التقرير** الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2020 أن التباطؤ الاقتصادي المرتبط بالجائحة سيُحدث اختلافاً ضئيلاً في زيادة الانبعاثات ودرجات الحرارة على المدى الطويل. واستناداً إلى المساهمات الحالية المحددة وطنياً، لا يزال العالم يمضي خارج المسار الصحيح لتحقيق أهداف اتفاق باريس. في غضون ذلك، كشف **تقرير فجوة الإنتاج**، الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمشاركة الهيئات العلمية الرائدة، عن حاجة العالم إلى خفض إنتاجه من الوقود الأحفوري بنحو 6% سنوياً حتى عام 2030، وذلك حتى نتمكن من تحقيق المستهدف بعدم تخطي معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض حاجز 1,5 درجة مئوية. وتشير التوقعات الحالية إلى زيادات سنوية في درجات الحرارة بنسبة 2 في المائة.

تُطلعنا لنا هذه التقارير أيضاً على كيفية اللحاق بسبُل تحقيق الأهداف المناخية المنشودة. وقد وجد تقرير فجوة الانبعاثات أن حُزم التحفيز الناجمة عن الجائحة يمكن أن تكون وسيلة مساعدة، إذا استثمرت في تعزيز استخدام التكنولوجيات الخالية من الانبعاثات، فضلاً عن دعم مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري والاستعانة بالحلول المُستمدّة من الطبيعة. ويمكن لمثل هذه الاستثمارات أن تضع العالم على المسار الصحيح بحيث لا يتخطى ارتفاع درجة حرارة الأرض حاجز 2° درجة مئوية على الأقل علاوةً على دعم الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وللمساهمة في خطط الإنعاش المراعية للبيئة، عمدت **الشراكة من أجل اقتصاد أخضر**، التي يوفر لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة، إلى وضع آلية دعم الانتعاش الاقتصادي الأخضر في البلدان العشرين الشريكة. كما شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم إحاطات في الهيئات التشريعية، شاملةً المشرعين الأمريكيين، حول فوائد التعافي المُراعي للبيئة، وقدم النتائج التي خلص إليها تقرير فجوة الانبعاثات إلى المفوضية الأوروبية.

ويكتسي هذا التحليل العلمي الذي يورده التقرير أهمية بالغة في هذه السنة الحاسمة، وذلك عندما يعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دورته السادسة والعشرين المتأخرة عن موعد انعقادها المقرر. ووفقاً لنتائج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الحكومة الأمريكية الجديدة إذا أوفت وعدها الانتخابي بالانضمام إلى سباق خفض الانبعاثات إلى درجة الصفر، فلا شك في أنّ البلدان التي تساهم بما يزيد على 63 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية ستلتزم بتحقيق الحياد المناخي المتمثل في إبطال مفعول انبعاثات غازات الدفيئة. غير أنه لا بُدّ من ترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات وإجراءات قوية وقصيرة المدى وإدراجها في حزمة أكثر قوة من المساهمات المحددة وطنياً وذلك قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تُحضر لمساهماتها المعززة المحددة وطنياً.

”

ومن منطلق رئاستنا الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فسوف نستعين بنتائج تقرير [فجوة الانبعاثات] ... إلى جانب الاستعانة بما سيُخلص إليه تقرير فجوة التكيف من نتائج لمواصلة دعم الحاجة إلى تحقيق الطموحات المرجوة على مستوى محاور اتفاق باريس كافة.

أرشي يونغ، كبير مفاوضي المناخ لمؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

تبرز أهمية العمل في قطاع البناء والتشييد من أجل تعزيز المساهمات المحددة وطنياً والتعافي من الجائحة على نحوٍ مراعي للبيئة (طالع تقرير الحالة العالمية لأعمال البناء والتشييد 2020). ويمكن للبنية التحتية المستدامة أن تحدث فرقاً كبيراً في المناخ والطبيعة والتلوث – ولهذا عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء بهدف وضع أفضل الممارسات والتوجيهات لهذا القطاع. كما تساهم مبادرة تحالف التبريد بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق فوائد مناخية هائلة من خلال تحسين كفاءة التبريد وكفاءة الطاقة على نطاق واسع.

35 عاماً على اتفاقية فيينا

صادف العام الماضي الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإبرام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون. وفي إطار بروتوكول مونتريال المنبثق عن الاتفاقية، تخلصت الدول فعلياً من المواد المستنفدة للأوزون، مما يعني أن طبقة الأوزون التي تحمي الكوكب من الأشعة فوق البنفسجية الضارة أخذت في التحسن. ولكن بروتوكول مونتريال لم يُنته منه. كما يُلزم تعديل بروتوكول كيغالي الدول بالحد من استخدامهما لمركبات الكربون الهيدروفلورية المسببة لاحترار المناخ في التبريد. وقد صدقت 21 دولة إضافية في عام 2020 على هذا التعديل الذي من المتوقع أن يحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بنحو 0,4 درجة مئوية بحلول عام 2100، وبذلك يصل مجموع الدول التي صدقت على هذا التعديل إلى 112 دولة. يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانتي الأوزون والصندوق المتعدد الأطراف، ويعمل بصفته أمين الصندوق، فضلاً عن كونه الوكالة المنفذة للصندوق المتعدد الأطراف.

ظهر كذلك عنصر أساسي آخر من العلوم والمشاركة في شكل المركبات المستعملة وتقرير البيئة، والذي أشار إلى قضايا المناخ ونوعية الهواء الناجمة عن تصدير الدول المتقدمة للمركبات المستعملة غير الصالحة للقيادة والملوثة إلى الدول النامية، ودعا إلى ضرورة مراعاة الحد الأدنى من معايير الجودة. ونتيجةً للدعم المبذول من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقيادة في دولة غانا، أعلنت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العام الماضي عن معايير أكثر صرامة للمركبات. وتحظر التوجيهات استيراد المركبات الخفيفة التي يزيد عمرها عن خمس سنوات بهدف مضاعفة كفاءة السيارات بحلول عام 2030. وتعد هذه القواعد علامة فارقة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة في منطقة يقطنها نحو 400 مليون شخص، حيث تجاوز كثيرٌ من المركبات مستويات الانبعاثات المقبولة.

دعم الفئات الضعيفة من السكان للتكيف مع تغير المناخ

من بين الأولويات الأخرى التي يُعني بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة البلدان النامية والمجتمعات الضعيفة في التعامل مع آثار تغير المناخ، والتي سوف تتفاقم حتى لو تمكنت دول العالم من تحقيق أهداف اتفاق باريس. ويشير تقرير فجوة التكيف لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن العالم ما زال لا يأخذ التمويل اللازم لهذا التكيف على محمل الجد، إذ يظل التمويل أقل كثيراً من المستويات المطلوبة ولم تستطع معظم المبادرات الحد من المخاطر حتى الآن. ويحتاج العالم إلى الالتزام بتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن التمويل اللازم للتكيف.

يتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً تدابير ملموسة لمساعدة البلدان في التكيف. ففي عام 2020، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من 50 دولة لتطوير خطط التكيف الوطنية وأنظمة الإنذار المبكر بشأن تغير المناخ، وأطلق مشروعات جديدة في بنين وغانا والعراق وليسوتو وموريتانيا. ومن خلال مشروع مرفق البيئة العالمية للغابات الزرقاء، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطلاق مشروعات سوق كربون القرم (المنغروف) في كينيا ومدغشقر، والتي تغطي حماية وإصلاح ما يقرب من 2000 هكتار من أشجار القرم (المنغروف) والحفاظ على سُبل كسب العيش لما لا يقل عن 20 ألف شخص.

تحوّل القطاعين المالي والخاص

يتعين على القطاع الخاص أيضاً أن يتحمل نصيبه من عبء العمل المناخي. وقد بدأت وتيرة التعاون بين القطاعين العام والخاص في التسارع، إذ ينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي من خلال مبادرة التمويل وغيرها من البرامج الأخرى.

كما يهدف صندوق **AGRI3 المختلط الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء المصرفيين**، إلى جمع مليار دولار أمريكي لتمويل الزراعة والغابات ذات الآثار الإيجابية على كلٍ من الطبيعة والمناخ. وقد جرى إغلاق المعاملات الأولى للصندوق –الرامية إلى حماية الغابات وتجديد المراعي المتدهورة في ولاية ماتو غروسو البرازيلية، وزراعة الفلفل المستدامة في منطقة تشونغتشينغ الصينية الكبرى– في كانون الأول/ديسمبر 2020، بدعم 90 مليون دولار أمريكي من الحكومة الهولندية ورايبنوك ومرفق البيئة العالمية.

تحقيق المكاسب السريعة من خلال غاز الميثان

الميثان هو غاز مسببة لاحترار المناخ أكثر قوة من ثاني أكسيد الكربون، ومع ذلك يظل عالقاً في الغلاف الجوي لوقت أقل. وتضم شراكة النفط وغاز الميثان، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويقودها التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي والمفوضية الأوروبية وصندوق الدفاع البيئي، 62 شركة تمثل 30 في المائة من إجمالي إنتاج النفط والغاز. يهدف ذلك إلى خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2025 ومن 60 إلى 75 في المائة بحلول عام 2030 وفي عام 2020، أصدرت الشراكة معياراً ذهبياً جديداً لإعداد التقارير وذلك بـتعزيز شفافية انبعاثات غاز الميثان على مستوى القطاع.

وقد التزم أعضاء تحالف مالكي الأصول الصافية الصفورية –وهو أحد الالتزامات والمشروعات القوية مع المستثمرين والشركات التي تديرها مبادرة التمويل– بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في نطاق يتراوح من 16 إلى 29 في المائة بحلول عام 2025. ويُعدّ هذا بمثابة المبادرة الأولى نحو سبيل الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. يتعهد هذا التحالف بنحو 5,1 تريليون دولار أمريكي من الأصول الخاضعة للإدارة، وسيكون له تأثير كبير على الانبعاثات العالمية في المستقبل.

من جانب آخر، في إطار دعم جهود الأمين العام لتوسيع نطاق التمويل لخطة عام 2030، دشّن برنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والشركاء المعنيين جهداً مستهدفاً لتخفيض الانبعاثات بمقدار جيغا طن سنوياً –أي ما يعادل تقليل عدد السيارات على الطرق الأمريكية بواقع 80%– وذلك من خلال ما يُعرف بمبادرة تحدي جيغا طن المُراعي للبيئة وتبلغ القيمة الإجمالية للمبادرة من 10 إلى 15 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2025.

اسمحوا لي أن أشيد بجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرات المعنية بمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة وتحالف مالكي الأصول الصافية الصفورية – التي استطاعت بالفعل ترجمة هذه المبادئ إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع.

مارك كارني، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ والتمويل والمستشار المالي للمملكة المتحدة بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السادسة والعشرين والمحافظ السابق لبنك إنجلترا

الطبيعة والتنوع البيولوجي

يُعدّ التصالح مع البيئة المهمة
الأساسية للبشرية جميعها في القرن
الحادي والعشرين ومن الضروري
أن يحتل هذا الأمر صدارة الأولويات
لدى الجميع في شتى أنحاء العالم.

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

”



وضع جهود التنوع البيولوجي العالمية على مسارها الصحيح

كان من المقرر أن يصبح عام 2020 العام الأفضل للطبيعة؛ ومع أن جائحة «كوفيد-19» قد أخرت عمليات بلغة الأهمية، إلا أن الاهتمام بالتنوع البيولوجي قد نما نمواً كبيراً. حفزت قمة الأمم المتحدة الأولى للتنوع البيولوجي وتعهد القادة من أجل الطبيعة الالتزامات العالمية بشأن وقف فقدان التنوع البيولوجي وإرجاعه إلى مساره الصحيح. وهذا أمر بالغ الأهمية نظراً للاضطرابات الشديدة التي تواجه الطبيعة. وقد أصدرت الأمانة، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2020 التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، التي وجدت أنه برغم ما تحقق من تقدم ملحوظ في هذا الصدد، إلا أن الوفاء بأهداف أيتشي للتنوع البيولوجي لم يتم. ومن خلال المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً رئيسياً في جمع البيانات لهذه النتائج، بما في ذلك تحديث والتحقق من أو إضافة السجلات لأكثر من 200 ألف منطقة محمية وغيرها من المناطق القائمة على تدابير الحفظ المنصوص عليها في قواعد بيانات الكوكب المحمي.

”

تتضمن هذه المسودة في طياتها أدق الأدلة عن حالة الطبيعة عبر العالم، ومن ثم ينبغي الإشادة بها.

البروفيسور جين ميموت،
رئيسة الجمعية البيئية البريطانية
المعنية بالتوقعات العالمية للتنوع
البيولوجي

ومن الأهداف الهامة في عام 2021 أن يتفق العالم على وضع إطار عمل جديد للتنوع البيولوجي في إبان الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ بالصين. وشهد عام 2020 دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وضع إطار طموح قابل للقياس يدعم مزيد من مناطق الحفظ الأوسع المدارة بصورة أفضل، إلى جانب دعم الزراعة ومصايد الأسماك ذات التأثيرات الإيجابية على التنوع البيولوجي، والحد من الإعانات الضارة والتحول من التعدين المدمر للموارد الاستخراجية إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعلى الرغم من اندلاع جائحة «كوفيد-19»، واصلت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي المضي قدماً في وضع الأسس اللازمة لهذه الاتفاقية الجديدة والهامة، وجمعت الخبراء الرئيسيين لتحديث المسودة الأولية لإطار العمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بُغية تسهيل مشاركة الاتفاقيات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف في هذه العملية.

حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي وإصلاحها

حدّد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشترك مع المعهد الدولي لبحوث الماشية، بعنوان الوقاية من الجائحة التالية – الأمراض الحيوانية المصدر وكيفية قطع سلسلة العدوى الأسباب الجذرية للأمراض الحيوانية المصدر مثل جائحة «كوفيد-19»، وأكد على ضرورة التعامل مع صحة الإنسان والحيوان والكوكب على أنها قضية واحدة في وضع السياسة العامة – وما يُعرف بنهج الصحة الواحدة. وابتداءً من هذا النهج، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان العمل كفريق عمل موحد للمساعدة في الوقاية من الأمراض الحيوانية المصدر.

يشهد عام 2021 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية يسعى ذلك العقد – الذي شارك في قيادته برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة – إلى وقف وعكس مسار التدمير والتدهور الذي لحق بالنظم البيئية البرية والبحرية. ومن شأن هذا الحل الرئيسي المُستمد من الطبيعة أن يحقق إيرادات تُقدّر بتريليونات الدولارات التي سيُستعان بها في خدمات الطبيعة من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإصلاح النظم الإيكولوجية المنتجة وإعادة كميات كبيرة من الكربون إلى التربة. في عام 2020، أرسى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه الأسس الضرورية لهذا العقد من خلال إجراء مشاورات عامة على الصعيد العالمي، ووضع المسات الأخيرة على وإطلاق الاستراتيجية، وإعداد المواد اللازمة التي تسمح بالرصد والتنفيذ الأمثل لهذا العقد.

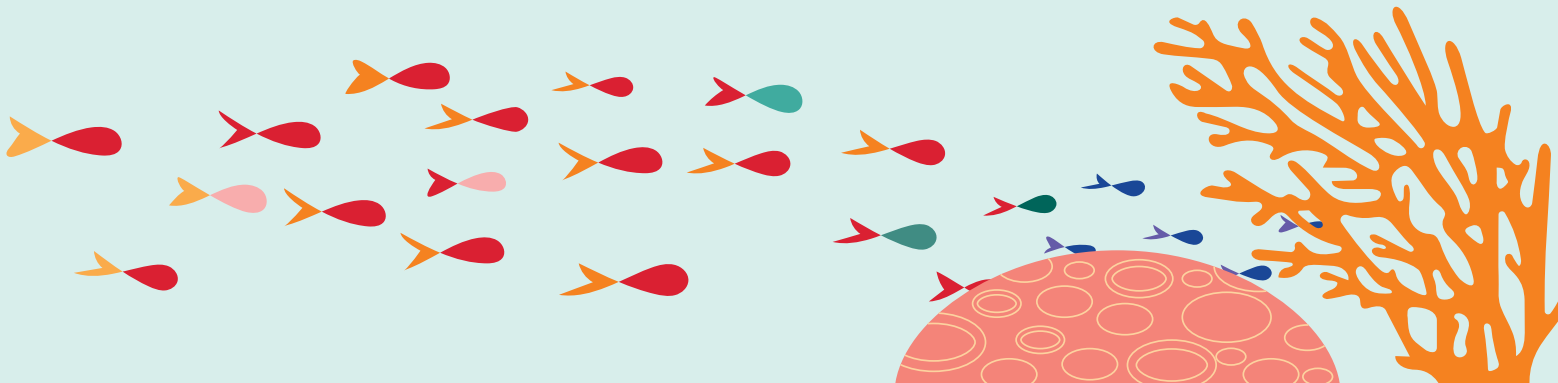
لقد سُرّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعوته من منظمة الأغذية والزراعة للمشاركة في إصدار تقرير حالة الغابات حول العالم، الذي ركّز هذا العام على الحلول المبتكرة لحماية التنوع البيولوجي للغابات ووسط معدلات باعثة للقلق بشأن إزالة الغابات وتدهورها. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة شبكة خبراء الأعشاب البحرية الدولية ونشر أول تقرير عالمي حول أهمية النظم البيئية للأعشاب البحرية للناس والتنوع البيولوجي والبيئة من حيث مساهمتها في تعزيز إنتاج الأسماك وتحسين جودة المياه وحماية السواحل. تدعم الشبكة أول مشروع لسوق كربون الأعشاب البحرية في العالم في كينيا.

كما اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوات عملية للحفاظ على الحياة البرية. وفي نيجيريا وزامبيا، يعمل دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تمكين حراس الغابات الميدانيين من الحدّ من الصيد غير المشروع والتجارة في المنتجات الناجمة عن صيد الأفيال. وفي محمية يانكاري للطرائد في نيجيريا، وهي من بين عدّة مواقع خاصة بالمشروع، لقي فيلٌ واحد فحسب مصرعه على مدار السنوات الخمس الماضية. ومن خلال تدشين اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المُهددة بالانقراض والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جرى توفير الموارد خلال العام لدعم مسؤولي الجمارك وغيرهم لتنفيذ بنود اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المُهددة بالانقراض.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة، المنعقدة في جانديناغار، الهند. لقد كان مؤتمر الأطراف الثالث عشر هو الأكبر في تاريخ المعاهدة، وأضاف عشرة أنواع محمية جديدة إلى ملحقاتها.

تمويل حفظ النظم الإيكولوجية وإصلاحها

وكما هي الحال مع تغير المناخ، يُعد التمويل ضرورياً لحماية الطبيعة والحفاظ عليها وإدارتها على نحو مُستدام. وفي هذا الصدد أيضاً، ومن خلال التعاون مع الشركاء، يحصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مصادر تمويل جديدة ومنتامية. وبالتعاون مع الشركاء، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع مرفق المساعدة الرأسمالية الأولية لاستصلاح الغابات بتمويل من ألمانيا وكسمبرغ بقيمة 25 مليون يورو. ويهدف هذا المشروع إلى ضخ استثمار لا يقل عن 170 مليون دولار أمريكي في مشروعات إصلاح المعالم الطبيعية للغابات على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما يهدف الصندوق العالمي للشعاب المرجانية الجديد إلى استثمار 500 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة لتحسين صحة الشعاب المرجانية التي قد تواجه خطر الانقراض في غضون 30 عاماً. تستضيف المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المُستدام، وهو عبارة عن منصة جديدة تجمع بين المؤسسات المالية للعمل مع العلماء والمؤسسات والمجتمع المدني.



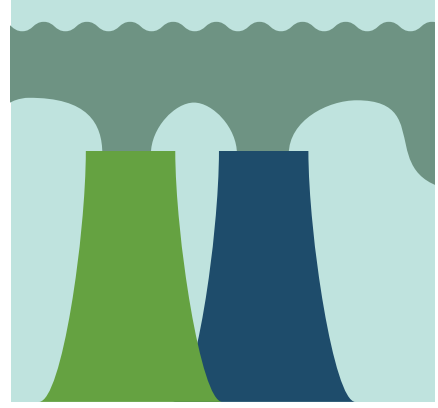
التلوث والنفايات

إنّ أزمة التلوث والنفايات، شأنها شأن أزمات المناخ والطبيعة، مدفوعة إلى حدّ كبير بالاستهلاك والإنتاج غير المستدامين. ويوضح تقرير **لجنة الموارد الدولية** بعنوان **التجارة المُستدامة في الموارد** الذي استضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن كل طن من موارد المواد التي تتداولها الدول يتطلب أكثر من ثلاثة أضعاف من المواد الخام التي تُستخرج في الدول المُصدرة. وقد شهد عام 2017 استخدام أكثر من ثلث موارد المواد البالغة 92 مليار طن لإنتاج السلع للتجارة. وبالتالي، فإن معالجة التلوث والنفايات تتطلب التحول إلى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتي تتسم بتأثيراتها الإيجابية الهائلة على المناخ والطبيعة.



تلوث الهواء

يتسبب تلوث الهواء في حالات الوفاة المبكرة لسبعة ملايين شخص كل عام، وخاصةً في البلدان النامية، ويرتبط بزيادة التعرض للإصابة بجائحة «كوفيد-19». وللمساعدة في سد فجوة البيانات حول نوعية الهواء في البلدان النامية، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص لإطلاق أكبر منصة بيانات لنوعية الهواء في المناطق الحضرية على مستوى العالم. تُغطي هذه الأداة أكثر من 7000 مدينة، وبوسعها تمكين وضع السياسات والمنتجات الأكثر مراعاة للبيئة، علاوةً على تأهيل المواطنين لمساءلة قادتهم.



على مدار العام الماضي، تابعت كازاخستان توصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نوعية الهواء؛ وبدأت مدينة ألماتي، أكبر مدينة في البلاد، في الاستعانة بالعلم التشاركي لتعزيز البيانات المتوفرة لديها وإتاحتها للعامّة. وهناك الآن ثمانية عشر جهاز استشعار لنوعية الهواء في جميع أنحاء ألماتي، وهناك مزيد من الأجهزة التي تغطي خمس مدن أخرى على مستوى كازاخستان. في غضون ذلك، تبحث المدينة في تطبيق التدابير الملائمة لتحسين نوعية الهواء، بما في ذلك تحديث محطة الطاقة الحرارية.

يُعدّ التنقل النظيف أمراً بالغ الأهمية لتحسين نوعية الهواء، ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كثير من المشروعات لتدشين التنقلات المنخفضة الانبعاثات. وبصرف النظر عن العمل على تطبيق معايير المركبات المُستعملة، تساعد منصة موف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الابتعاد عن استخدام وسائل التنقل الملوثة، ويشمل ذلك مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات وطنية للتنقل باستخدام المركبات الكهربائية. وثمة مبادرة أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تدعم البلدان في أهدافها الوطنية، مثل تايلند التي تهدف إلى تسيير نحو 1,2 مليون مركبة كهربائية على طرقها بحلول عام 2036. في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تيسير اليوم الدولي الأول لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء، إلى جانب التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي بالتعاون مع الدول الشركاء. وقد نشرت فعاليات اليوم التي أطلقها مون جاي-إن، رئيس جمهورية كوريا، التوعية بالحلول الخاصة بتلوث الهواء.

مواجهة مشكلة التلوث البحري والقمامة البحرية

بمشاركة 188 دولة من الدول الأعضاء، باتت اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة العابرة للحدود قريبة من التطبيق على الصعيد العالمي، مما يعني أن جميع البلدان تقريباً مُلزّمة بالتعديلات (التي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021) للتحكم بشكل أكثر صرامة في نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود.



وفي قارة آسيا، شارك مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعارف العلمية بشأن التلوث البلاستيكي في نهر الغانج وميكونغ والأنهار الأخرى

في آسيا. ونتيجةً لذلك، تعمل لجنة نهر الميكونغ والدول الأعضاء فيها على تطوير خطة تُعنى بإدارة النفايات البلاستيكية ورصدها لحوض نهر ميكونغ بحلول عام 2022.

ومن خلال العمل مع مؤسسة إلين ماك آرثر والالتزام العالمي بشأن الاقتصاد البلاستيكي الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقدم الملموس الذي أحرزته عشرات الشركات الكبرى في دمج المحتوى المُعاد تدويره في العبوات البلاستيكية والتخلص التدريجي من العناصر مثل الأكياس والشفاطات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

اختتم فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، الذي تشكل تحت إشراف جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولاياته المكلف بها في اجتماعه الرابع المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد أيدَّ كثيرٌ من أعضاء المجموعة إبرام اتفاقية عالمية بشأن القمامة البحرية، والتي يمكن أن تدفع إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات وإتاحة التمويل اللازم لمعالجة هذه المشكلة.

الحد من الآثار الصحية والبيئية الناجمة عن المواد الكيميائية والكوارث



وصلت اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، المُسمّاة على اسم المدينة اليابانية التي عانى سكانها من أمراض مُعقّبة عقب تسممهم بمياه الصرف الصناعي الملوثة بالزئبق، إلى مرحلة بارزة في عام 2020، وهو الموعد النهائي المحدد لأطراف الاتفاقية من أجل وقف تصنيع واستيراد وتصدير المنتجات المذكورة في الاتفاقية والتي تحتوي على الزئبق كأحد مكوناتها. وتنطوي الاتفاقية على ضرورة استبدال موازين الحرارة المحتوية على الزئبق وغيرها من المنتجات واستخدام أجهزة بديلة مكانها، ما حدا بكثير من البلدان إلى حظر منتجات تفتيح البشرة التي يتخللها الزئبق كأحد مكوناتها.

كما كانت كارثة سد برومادينيبيو في البرازيل عام 2019 بمثابة إنذار للتذكير بالحاجة إلى وضع معيار عالمي لسدود المخلفات حتى تتمكن الشركات والهيئات التنظيمية الوطنية من حماية المجتمعات والموظفين والبيئة. وعقب اندلاع هذه الكارثة، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عقد الاستعراض العالمي للمخلفات، الذي أدى بدوره إلى إطلاق أول معيار صناعي عالمي بشأن المخلفات، لتوجيه دورة الحياة الكاملة لمراقب المخلفات.

وفي شهر آب/أغسطس 2020، وفي غضون 48 ساعة من انفجار كمية كبيرة من نترات الأمونيوم المخزنة في مرفأ بيروت، أرسلت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ممثلين موجودين في الموقع لتقديم المشورة للسلطات اللبنانية، وعملت مع فريق الأمم المتحدة الأوسع لدعم تقديم تقييم سريع للأضرار والاحتياجات، مما أسفر عن توجيه جهود الإصلاح المطلوبة.

التعامل مع مخلفات «كوفيد-19»



يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على معالجة الارتفاع المفاجئ في النفايات التي خلّفتها جائحة «كوفيد-19». وفي هذا الصدد، أسدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة التقنية بشأن إدارة النفايات الطبية لأفغانستان وهايتي وجنوب السودان والسودان، وكذلك لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. علاوةً على ذلك، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات حول الرعاية الصحية وإدارة النفايات الصلبة البلدية، اطّلع عليها آلاف الأشخاص في أكثر من 150 بلداً.

كما قدّم البرنامج المشورة التقنية اللازمة لحكومات الهند وأفغانستان وهايتي وجنوب السودان والسودان بشأن إدارة النفايات. وفي جنوب أفريقيا، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييم احتياجات «كوفيد-19» بُغية توجيه جهود الاستراتيجية الوطنية المعنية بتعزيز عملية التعافي.

المناصرة والشراسة من أجل التحويل

تُعدّ الأنشطة البشرية بمثابة السبب الرئيسي لسقوطنا في مُستنقع الفوضى. ولكن هذا يعني أن النشاط البشري يمكن أن يساعد في تقديم الحل المطلوب.



أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة



يعتمد حجم التحول المطلوب لمعالجة أزمات الكوكب الثلاث على إدراك جميع الأطراف المعنية أنها تواجه نفس المصير. ولعل هذا هو السبب الكامن وراء تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على بناء شراكات عبر القطاعات ومناصرة الالتزام بالمسؤولية الشخصية والعمل من أجل البيئة – بما في ذلك التعاون مع المعلمين والقطاعات الترفيهية والمجتمع الديني.

يشكّل الخامس من حزيران/يونيو تاريخاً هاماً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فهو **اليوم العالمي للبيئة**. وقد شهد عام 2020 –على الرغم من اندلاع الجائحة– استضافة كولومبيا بالشراكة مع ألمانيا لفعاليات اليوم العالمي للبيئة التي بُنّت مباشرة من بوغوتا. وقاد الرئيس الكولومبي إيفان دوكي ماركيز دعوات عالمية تحت عنوان "حان الوقت #من أجل الطبيعة". وقد شاركت الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وملايين الأشخاص حول العالم –على الرغم من التزام كثير منهم بالبقاء في منازلهم– في هذه الفعاليات إقراراً منهم بأهمية الطبيعة لصحتنا واقتصادنا ومجتمعنا.

الموضة المُستدامة

تستهلك صناعة الأزياء نحو 215 تريليون لتر من المياه وتطلق 3,3 مليار طن متري من غازات الدفيئة كل عام. ولمواجهة تأثير صيحات الموضة السريعة، يساعد **تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنتجين** والمستهلكين في اتباع خيارات أكثر مراعاة للبيئة من خلال توضيح تأثيرات صناعة المنسوجات على المناخ واليابسة والنظم البيئية والمياه وصحة الإنسان والقضايا الاجتماعية. ومن بين المصممين الذين يستخدمون شهرتهم وعلامتهم التجارية من أجل المصلحة العامة رامي القاضي، سفير النوايا الحسنة الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي تضمنت مجموعته لأزياء ربيع وصيف 2020 فستاناً مصنوعاً من البلاستيك المُعاد تدويره.

شهد عام 2020 إطلاق **تحدي ران وإبلد** –وهو تطبيق للجوّال يحاكي من خلاله العدّاون المسافة الفعلية التي تقطعها حيوانات البنغول والنمور والفيلة التي يجري تتبعها عبر نظام تحديد المواقع العالمي– ويهدف هذا التحدي إلى زيادة المشاركين فيه إلى أكثر من مليون عدّاء.

تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مبادرة "تيد" لتطوير **مدرسة الأرض**– التي تُعد أكبر مبادرة للتعلّم عبر الإنترنت في التاريخ. تتكون هذه المنصة التعليمية، التي تستهدف الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 18 عاماً، من 30 مغامرة متنوعة تغطي مواضيع مثل القمامة البحرية والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. كما بادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إشراك صنّاع ألعاب الفيديو من خلال **تحالف اللعب من أجل الكوكب**. وتشمل الالتزامات من صناعة ألعاب الفيديو عمليات التنشيط الخضراء في الألعاب، وزرع ملايين الأشجار وتقليل استخدام البلاستيك – بما يعادل خفض 30 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030.

نظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الحكومات والشركاء من مختلف المؤسسات الدينية، مؤتمراً عالمياً متعدد الأديان استقطب ممثلين عن 12 ديانة من 60 بلداً، وأسفر المؤتمر عن اعتماد **إعلان يدعو إلى تحالف جديد يُسمى "الدين من أجل الأرض"**، ليجري استعراضه خلال **الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة**.

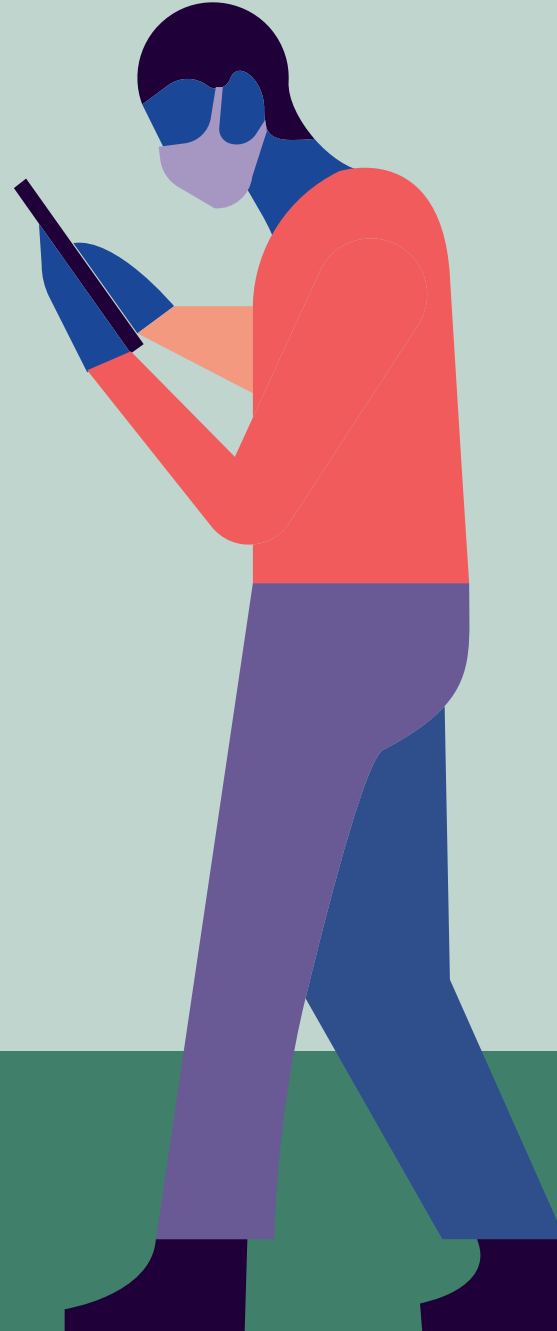
تَبْيُّ التَّحْوَل الرِّقْمِي

سلّطت جائحة «كوفيد-19» الضوء على إمكانيات التكنولوجيات الرقمية – بدءاً من مشاركة المعلومات المُنفّذة للحياة وانتهاءً بالوصول إلى صناديق الطوارئ. توصي الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتسخير التكنولوجيات الرقمية لتسريع التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وقد أرسى برنامج الأمم المتحدة للبيئة علاقات مع أكثر من 17 شركة من كبرى شركات التكنولوجيا، بما في ذلك مايكروسوفت وغوغل ولينكد إن. وبصفته الجهة القيّمة على 25 مؤشراً عبر ستة أهداف للتنمية المستدامة، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدداً من المنهجيات الملائمة لجمع البيانات من أجل قياس التقدم المحرز. كما وصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إلى مستويات جديدة من الابتكار، وذلك من خلال تعاونه مع غوغل وناسا وشركاء آخرين لرصد النظم البيئية باستخدام الاستشعار عن بُعد وبيانات الأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات الأخرى.

تتيح غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية الجديدة وصول الجهات المعنية إلى المعلومات بالإضافة إلى البيانات المخصصة حول القضايا البيئية للدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. ومن خلال دعم عملية إصلاح الأمم المتحدة، تتيح المنصة فهم العوامل البيئية على الصعيد القطري، والتي تشكل أساس التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتقارير الدول الأعضاء.

كما خطا برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوة للأمام في تحوّل رقمي آخر، تمثّل في عقد الاجتماعات الحكومية الدولية عبر الإنترنت. وفي هذا الصدد، انعقدت اجتماعات الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات، واتفاقية فيينا، وبروتوكول مونتريال، ومؤتمرات الأطراف، واجتماعات لجنة الممثلين الدائمين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر الإنترنت للمرة الأولى على الإطلاق.



النوع الاجتماعي والمساواة



بينما يستيقظ العالم على تزايد العنصرية والتمييز الجنسي وإساءة استعمال الامتيازات من خلال حركة "حياة السود أهميتها" وحركة #أنا_أيضاً (#MeToo)، فقد عمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى بعث رسالة مُفادها ضرورة امتثال العلم لمبادئ الصراحة والمُكاشفة بشأن التحيز الذي يحمله في طبيعته وأن يبادر إلى العمل على تصحيحه. وقد دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تمثيل أوسع للأصوات العالمية وتناول تجارب جميع الناس من كل الهويات الجنسية والأعراق والأديان والجنسيات.

كما يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة سعيًا حثيثاً إلى زيادة التمثيل للجميع؛ ويتجلى ذلك في زيادة التوازن بين الجنسين، ممثلاً في تعيين 61 في المائة من موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الإناث – مع أنّ الاختلالات الإقليمية تمثل تحدياً ينبغي العمل على التصدي له. وعلى مستوى كبار الموظفين، لا يزال على برنامج الأمم المتحدة للبيئة إحراز بعض التقدم في هذا الشأن، إذ تشكل النساء 43 في المائة من الموظفين. تجدر الإشارة إلى أن البرنامج قد عزز من نهجه المتبع بشأن المساواة من خلال وضع إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية الجديد، الذي يضمن اتباع نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان في البرامج والمشاريع.

كما وضعت كثير من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2020 في الاعتبار الالتزام بأسس العدل والإنصاف لمن تخدمهم المنظمة. ويتناول تقرير فجوة التكيف، على سبيل المثال، ضمان حصول المجتمعات الضعيفة على الدعم الذي تحتاج إليه للتعامل مع تغير المناخ. وفي مشروعات أخرى، يكفل البرنامج تحقيق المساواة للنساء في ما يتصل بتوفير فرص العمل وسُبل كسب العيش لهن، كما هي الحال في فيتنام، حيث جرى إطلاق مشروع تجريبي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف دعم المؤسسات النسائية التي تستخدم الطاقة المتجددة. كما يهدف المشروع –الجارى تنفيذه في بنغلاديش وكمبوديا– إلى بذل مثل هذه الجهود بُغية توسيع نطاق الاهتمامات الجنسية والمساعدة في دمجها في المساهمات المحددة وطنياً على مستوى البلدان المعنية.

حماية الحقوق البيئية والمدافعين عنها

تتزايد انتهاكات الحقوق البيئية والأراضي بالمجتمعات المحلية –والتي تضر في الغالب بالسكان الأصليين والنساء– حيث يلقي مئات الأشخاص حتفهم كل عام. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الحقوق البيئية وتنفيذها. وساعد هذا الدعم المشترك الدول في تبني قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعني بإعمال حقوق الطفل في إطار بيئة صحية. وتظهر الشراكة أيضاً في قرار البرلمان الأوروبي، الذي يدعو إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحماية الحق في بيئة صحية. في غضون ذلك، ساهمت سنوات الدعم التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمدافعة الكينية عن حقوق الإنسان السيدة فيليس أوميدو ومجتمعها في الحصول على حكم بمبلغ 13 مليون دولار أمريكي تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالبيئة وأضرّت بصحتهم جرّاء التسمم بالرصاص المنبعث من مصنع قريب.



إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل مستقبل أفضل

شهد عام 2020 وضع الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2025 وفق إجراءات شاملة وشفافة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والجماعات الدينية والموظفين. وسُطرح المسودة النهائية للاستراتيجية على الدول الأعضاء في جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة في أواخر شباط/فبراير 2021.

وقد صُممت الاستراتيجية وبرنامج العمل المرتبط بها بُعْية تحقيق نقلة تحولية تستهدف معالجة العوامل الدافعة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي في الطبيعة، والمواد الكيميائية والتلوث. تعمل الاستراتيجية على موازنة أنظمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعملياته وإجراءاته وثقافته لتحقيق مزيد من التأثير.

ينصب جانب كبير من تحوّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو العمل بفاعلية وكفاءة في سياق الإصلاحات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، عززت المكاتب الإقليمية للبرنامج تعاونها بشكل كبير من خلال المنسقين المقيمين لضمان دعم البُعد البيئي على نحو كافٍ في عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

وعندما يتجاوز العالم أزمة جائحة «كوفيد-19»، سيكون أمامنا كثير لتعلمه في هذا الصدد. ومن بين المجالات التي يعتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستفادة منها التعاون مع الشركاء والمتعاونين من خلال الوسائل الافتراضية لتعزيز الفاعلية المطلوبة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وتوسيع نطاق التعاون.



نداء من أجل العمل

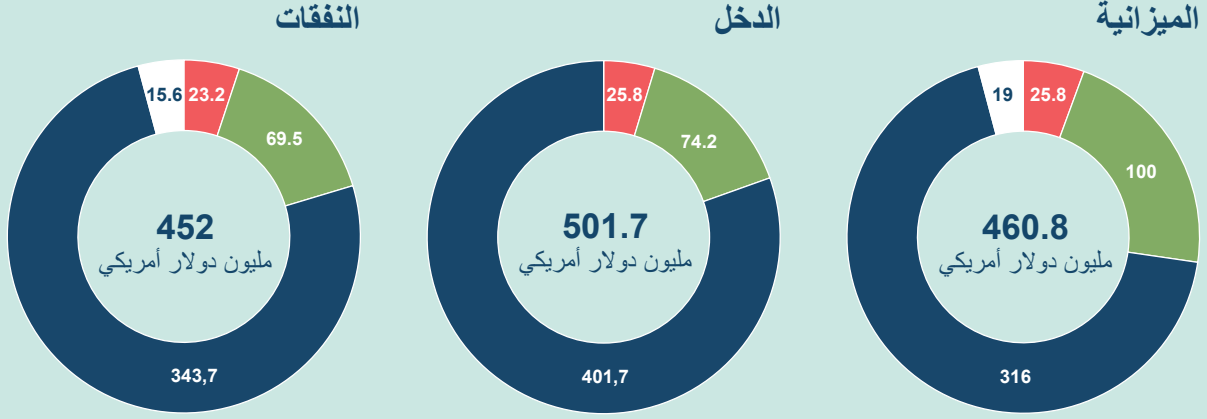
مع البدء في طرح لقاحات «كوفيد-19»، يمكن للعالم استعادة الأمل بقرب نهاية هذه الكارثة العالمية. لكن هذا لا يعني العودة إلى طريقة عيشنا السابقة التي اعتادها كثيرٌ منا. وعلى دول العالم استغلال العام المقبل في بناء مستقبل أكثر إشراقاً ومراعاةً للبيئة.

ومن الأهمية بمكان وضع السياسات الطموحة وضخ الاستثمارات المراعية للبيئة – بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويستلزم ذلك الإعلان عن مزيدٍ من المساهمات الطموحة المحددة وطنياً في اجتماع المناخ المقبل في غلاسغو في المملكة المتحدة، والعمل على تحويل هذه الوعود إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع. يتعين كذلك الاتفاق على إطار أقوى للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في كورنمينغ هذا العام – مع الالتزام بالعمل على كل الأصعدة وفي جميع القطاعات. ولا بُد من أن يخلص المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية إلى وضع إطار عمل راسخ لما بعد عام 2020 بشأن المواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن ضرورة تحقيق عقد الأمم المتحدة لإصلاح النُظم الإيكولوجية لأهدافه المنشودة.

وعلينا أن نأخذ في الحسبان أن هذا التغيير التحولي لن يكون أمراً ميسوراً، بل سيتطلب من الجميع في كل مكانٍ ويوم النهوض بأدوارهم على النحو المطلوب. وإذا كان من درسٍ تعلمناه من عام 2020، فهو أن المجتمع العالمي بأسره قادر على إجراء التغيير التحولي السريع. ومع شروع العالم في إجراء تحول مماثل لمصلحة كوكب الأرض، سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاضراً يرقب إجراء كل خطوة على المسار الصحيح ويقدم العلم والدراية العملية والدعم للأشخاص والكوكب على حدٍ سواء.



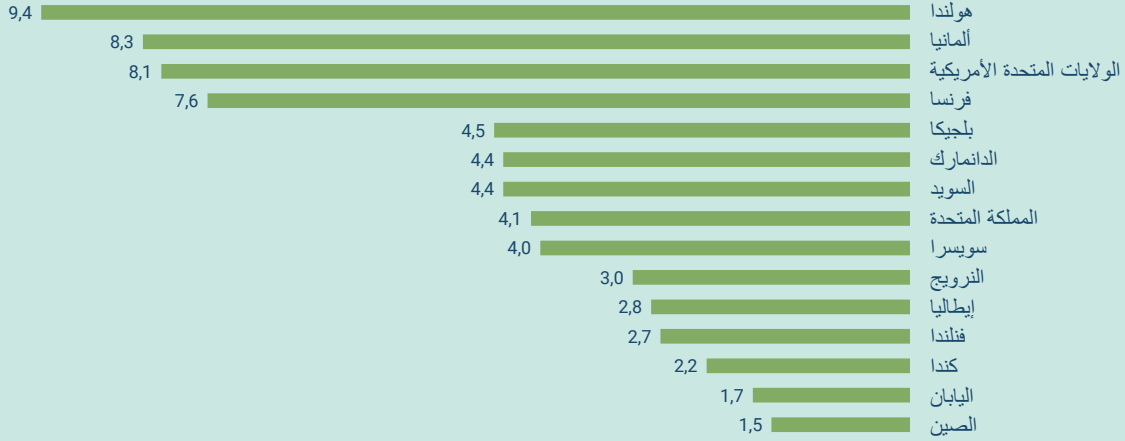
حقائق مالية



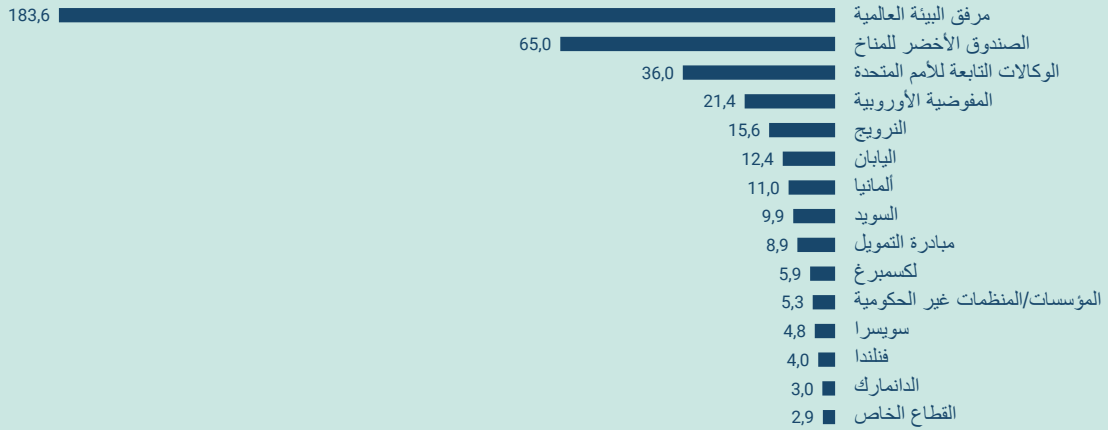
■ صندوق البيئة ■ أموال مُخصصة ■ الميزانية العادية للأمم المتحدة ■ تكلفة دعم البرنامج

* تشمل الميزانية العادية للأمم المتحدة حساب الأمم المتحدة للتتمة

أكبر 15 مساهماً في صندوق البيئة في عام 2020 بالمليون دولار أمريكي



أكبر 15 مساهماً في الأموال المخصصة في عام 2020 بالمليون دولار أمريكي



يجوز إعادة إنتاج هذا المنشور كلياً أو جزئياً بأي شكل من الأشكال للأغراض التعليمية أو غير الربحية دون الحصول على إذن خاص من مالك حقوق الطبع والنشر، بشرط الإشارة إلى مصدرها. ويقتدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة استلام نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور مصدراً له. ولا يجوز استخدام هذا المنشور في إعادة بيعه أو في أي غرض تجاري آخر إلا كان دون الحصول على الإذن الخطي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. لا تنطوي التسميات الجغرافية المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الناشر أو المنظمات المشاركة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية منطقة تابعة لمسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. لمزيد من المعلومات: unep.org/annualreport